مجموعة أوراق الحقائق المتعلقة بالصحة

رقم 13 الفحص القسري للأعضاء الجنسية / التناسلية

DIGNITY
DANISH INSTITUTE AGAINST TORTURE

ما هو الفحص القسري للأعضاء الجنسية /التناسلية؟

تشكّل عمليتان رئيسيتان الفحص القسري للأعضاء الجنسية /التناسلية، وهما اختبار البكارة والفحص الشرجي القسري. ويتم تناول الفحوصات الأخرى للأعضاء التناسلية كعمليات التفتيش الجسدية في ورقة وقائع منفصلة. كما ان هذه االصحيفة غير معنية بالفحوصات الطبية التي تتبع مزاعم الإعتداء الجنسي أو الإغتصاب و التي تتم بموافقة الشخص المعني.

يخص اختبار البكارة الإناث و يتم إجراؤه عادة من خلال الفحص البصري لمنطقة غشاء البكارة وغالبًا ما يقترن هذا الفحص بإدخال الأصابع في المهبل لتحديد "انحلال" المهبل ووجود غشاء البكارة أو غيابه، و تحديد مدى "اختراقه" (1). كما يمكن أن يشمل ذلك أيضًا فحص الملامح الأخرى للأعضاء التناسلية مثل لون الشفرين وجفاف المهبل (2). وقد خلصت مراجعة منهجية حديثة حول الفائدة الطبية لاختبار البكارة من خلال فحص غشاء البكارة إلى أن هذا الإختبار لا يحدد وضع البكارة بدقة أو بموثوقية (3).

اما الفحوص الشرجية القسرية فهي عبارة عن فحص "العلامات المميزة" في فتحة الشرج وغالبا ما يتم ذلك لتحديد ممارسةالمثلية الجنسية (4). وتشمل هذه العلامات توسع فتحة الشرج ووجود تقرحات أو تمزقات من المفترض أن تتركها ممارسة الجنس مع رجل آخر. ويمكن إجراء هذه الفحوصات من خلال إدخال الأصابع أو أشياء أخرى في فتحة الشرج (5)، واستخدام المخطط الكهربائي للعضلات لتسجيل النشاط الكهربائي لعضلات الشرج (4). و غالبا ما تقام هذه الإختبارات على الرجال المتهمين بممارسة الجنس مع الرجال و على النساء المتحولات جنسياً فب حين انه قد تم المصادقةمن قِبل الخبراء على أن هذه الاختباراتمعيبة من الناحية المنهجية وأنه ليس لها أي سند طبي (6).

اما الفقه القانوني الدولي فيقر بأن الفحوصات القسرية للأعضاء الجنسية /التناسلية يمكن أن تصل إلى حد التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وأوصت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، على وجه التحديد، بحظر الفحوصات الشرجية بناءً على مخاوف تتعلق بموافقة الشخص المعني على الفحوصات و التي قد تكون بناء على ضغوط و بناء على عدم الجدوى الطبية للفحوصات (7) كما إعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن اختبار البكارة يصل إلى حد "سوء المعاملة الشديدة" (8). وعلاوة على ذلك، فقد إعتبرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن اختبار البكارة يصل إلى حد الإغتصاب، وبالتالي فيمكن ان يعتبر نوع من انواع التعذيب (9) اما القانون الجنائي الدولي فيعتبر أن اختبار البكارة يصل إلى حد الإغتصاب (10). كما يدعم خبراء الطب الشرعي الدولي حظر كلا نوعي الفحوصات وقد دعت كل من الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) والرابطة الطبية العالمية (WMA) إلى إنهاء اختبار البكارة (1، 11، 12).

في الممارسة

تجرى اختبارات البكارة في بعض البلدان من قبل سلطات مثل الجيش، و من قبل الأطباء بناء على طلب الأسرة في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال يعد اختبار البكارة إلزاميًا للنساء اللواتي يدخلن قوة الشرطة بإندونيسيا(3). ويمكن أن تشمل الأسباب المزعومة: تحديد "أهلية" الفتيات والشابات و "طابعهم الأخلاقي" (3) او من أجل ردع الفتيات والشابات عن المشاركة في النشاط الجنسي قبل الزواج (2)او لتقديم أدلة "الخبير الطبي" على عدم العذرية في حالات الاعتداء الجنسي - و الذي يعد إلزاميا في بعض البلدان لمتابعة القضايا القانونية الخاصة بالإعتداء الجنسي وذلك على الرغم من تصريح الرابطة الطبية العالمية بأن "فحوص العذرية تعتبر غير موثوقة طبيا وتمييزية بطبيعتها" (1، 13). يتم إجراء هذه الفحوصات بشكل شائع دون موافقة الشخص المعني و الذي غالبًا ما يكون او تكون قاصر، كما تقام غالبا دون ضمان الخصوصية (1).

لقد تم توثيق اختبار العذرية في أفغانستان وبنغلاديش والهند وإندونيسيا وإيران والأردن وفلسطين ومصر وجنوب إفريقيا وسريلانكا وسوازيلاند وتركيا وأوغندا. وفي الآونة الأخيرة، طُلب من أطباء أداء هذه الممارسة بناءً على طلب من العائلات في البلدان التي ليس لها تاريخ سابق في هذا الشأن مثل كندا وإسبانيا والسويد وهولندا (3).

على الرغم من وجود القليل من المعلومات حول مدى الإنتشار الحقيقي لفحوصات الشرج القسرية على مستوى العالم (6)، إلا أن الأبحاث تشير إلى أن البلدان التي لا يقبل فيها المثلية الجنسية والهويات الجنسية غير الثنائية (أو غير قانونية) لديها تقليد أقوى في إجراء مثل هذه الاختبارات. وقد تم توثيق هذه الممارسة في تونس ولبنان ومصر وتركمانستان والكاميرون وأوغندا وكينيا وزامبيا بين عامي 2011 و 2015 للبحث عن "دليل" على السلوك المثلي (5، 6).

العواقب الصحية

لقد أفاد العديد من ضحايا الفحص القسري للأعضاء الجنسية /التناسلية أنها كانت بمثاب عنف جنسي و تم فعلا تسجيل لديهم نوع من الصدمات النفسية بعد الاغتصاب ومشاكل نفسية دائمة (5). وعلاوة على ذلك، تظهر التقارير أن هذه الممارسة ضارة جسديًا واجتماعيًا للشخص الذي تجرى عليه هذه الفحوصات (3،6). ففي حالة اختبار البكارة ، تُظهر الأبحاث أنه من المحتمل أن تصاب الفتيات والشابات باضطراب نفسي عام و / أو قلق واكتئاب ويمكن أن تمتلكهن في بعض الحالات أفكار انتحارية وحتى محاولة الانتحار(3). كما تم الإبلاغ عن إصابات جسدية وألم أثناء اختبارات البكارة الناتجة عن الإدخال القوي للأصابع في المهبل (3). وبالنظر إلى السياقات التي يتم فيها إجراء مثل هذه الفحوصات

غالبًا، فيمكن أن تكون النظافة أيضًا من بين مصادر للقلق. فعلى سبيل المثال، تم استخدام نفس القفازات الطبية في حالة اختبار البكارة الجماعية لـ85 فتاة وهو ما من شأنه أن يعرض الضحايا لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً مثل الحلاوالثآليل التناسلية و المتدثرة (2، 14). بالاضافة إلى ذلك، يمكن أن تتسبب الحالات التي بها شك في أن النساء نشطات جنسياً - إما إختياريا أو بسبب الاغتصاب - في اقصاء هؤلاء النساء من أسرهن / مجتمعهن و إعتبارعنعار. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من العزلة الاجتماعية وسوء المعاملة، وفي الحالات القصوى، القتل أو "القتل بدافع الشرف" (13).

تشبه عواقب الصحة النفسية لفحوصات الشرج القسري تلك التي تعاني منها النساء الخاضعات لاختبار البكارة. حيث تبينعلامات كبيرة من الضيق النفسي عند إجراء مقابلات مع رجال قد خضعوا لهذه الفحوصات كما انهم قد ذكروا أنهم قد وصلوا إلى درجة البكاء أثناء الفحصبسبب الخوف والألم و الإحساس بالإذلال (4). ويمكن أن يتسبب الفحص القسري و / أو إدخال أشياء غريبة في فتحة الشرج في إصابة جسدية(15). ويمكن أيضًا أن يزداد الألم الجسدي بسبب زيادة مسار العضلة العاصرة الشرجية بسبب الضغطالذي يعاني منه الشخص الذي يجرى عليها الاختبار (15). علاوة على ذلك، تم توثيق أنه من شأن استخدام الدولة للمهنيين الطبيين لإجراء مثل هذه الفحوصات على الفئات المهمشة أن يساهم في وصمة العار وانهيار الثقة المهمة بين الطبيب والمريض (6).أثار تقرير هيومن رايتس ووتش مخاوف جدية من أن هذه الممارسات تحرم الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والنساء المتحولين جنسياً تحرمهم من الخدمات الصحية خاصة في البلدان التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية (5).

الخلاصة

يعتبر الفحص القسري للأعضاء الجنسية/التناسلية إجراءً ضارًا من المحتمل أن تنتج عنه معاناة جسدية ونفسية ضارة. تتعارض إمكانية مشاركة المهنيين الطبيين في هذه الممارسة مع قسم أبقراط الذي يتستوجب من الأطباء "عدم الإضرار". وعلى هذا النحو، تنتهك هذه الاختبارات كل من الأخلاقيات المهنية ومعايير حقوق الإنسان.

المراجع

1. Independent Forensic Expert Group. Statement on virginity testing. J Forensic Leg Med. 2015 Jul;33:121–4.

2. Leclerc-Madlala S. Virginity Testing: Managing Sexuality in a Maturing HIV/AIDS Epidemic. Med Anthropol Q. 2001;15(4):533–52.

3. Olson RM, García-Moreno C. Virginity testing: a systematic review. Reprod Health. 2017 Dec;14(1):61.

4. Long S. When Doctors Torture: The Anus and the State in Egypt and Beyond. Health Hum Rights. 2004;7(2):114–40.

5. Ghoshal N. Dignity debased: forced anal examinations in homosexuality prosecutions. New York, N.Y.: Human Rights Watch; 2016. 82 p.

6. Cichowitz C, Rubenstein L, Beyrer C. Forced anal examinations to ascertain sexual orientation and sexual behavior: An abusive and medically unsound practice. PLoS Med San Franc [Internet]. 2018 Mar [cited 2019 Jun 14];15(3). Available from: http://search.proquest.com/docview/2025696871/abstract/245475EC158141F9PQ/1

7. Refugees UNHC for. Refworld | Concluding observations on the third periodic report of Tunisia [Internet]. Refworld. [cited 2019 Jul 3]. Available from: https://www.refworld.org/docid/58bedf154.html

8. Case of Salmanoglu and Polattas v. Turkey. 2009.

9. Inter-American court of human rights. Miguel Castro-Castrov. Peru. 2006.

10. Elements of Crimes [Internet]. Available from: https://www.icc-cpi.int/resourcelibrary/official-journal/elements-of-crimes.aspx

11. WHO | End virginity testing [Internet]. WHO. [cited 2019 Jul 8]. Available from: http://www.who.int/reproductivehealth/publications/infographics-end-virginity-testing/en/

12. WMA - The World Medical Association-WMA Resolution on Prohibition of Forced Anal Examinations to Substantiate Same-Sex Sexual Activity [Internet]. [cited 2019 Jul 8]. Available from: https://www.wma.net/policies-post/wma-resolution-on-prohibition-of-forced-anal-examinations-to-substantiate-same-sex-sexual-activity/

13. Shalhoub-Kevorkian N. Imposition of virginity testing: a life-saver or a license to kill? Soc Sci Med. 2005 Mar 1;60(6):1187–96.

14. Sexual health for lesbian and bisexual women [Internet]. nhs.uk. 2018 [cited 2019 Jun 18]. Available from: https://www.nhs.uk/live-well/sexual-health/sexual-health-for-lesbian-and-bisexual-women/

15. Independent Forensic Expert Group. Statement on anal examinations in cases of alleged homosexuality. J Forensic Leg Med. 2016 Aug;42:109–12.

بحث و كتابة: دومينيك سورينسن ، مها عون وإرجون تشكال بمساهمات من ماري براسهولت وبرندا فان دن بيرغ وليزا ميكلسين و ينس مودفيغ.

أغسطس 2019

لطرح الأسئلة والتعليقات، يرجى الاتصال ب :factsheets@dignity.dk